

الفقه الباهر في صوم المسافر

بحوث استدلالية في مسائل فقهية خلافية

الشيخ
محمد اليعقوبي (دام ظله)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الفقه الباهر في صوم المسافر

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد خلقه أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

ألف الفقهاء (قدس الله أرواحهم) الكثير من الكتب والرسائل في (صلاة المسافر)، لكنّ أحداً منهم لم يكتب^(١) في (صوم المسافر)، وربما كان عذرهم أن أكثر أحكام السفر مشتركة بين الصلاة والصوم للأحاديث الدالة على الملازمة بين التقصير والإفطار، وإن كتاب الصلاة يسبق بحسب المنهجية المتعارفة كتاب الصوم فيتم تناول المباحث في كتاب الصلاة، وليس من الصحيح تكرارها في كتاب الصوم.

ولكننا خلال متابعتنا وحضورنا لبحث سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظله الشريف) والذي يتعرض فيه للمسائل الخلافية المعمّقة، وجعل منها بعض المسائل المتعلقة بصوم المسافر، ثم استطردها منها -بحسب ما اقتضاه البحث- إلى مسائل أخرى من صوم المسافر وقضائه وجدنا أن المباحث الاستدلالية الخاصة بـ(صوم المسافر) كثيرة ومعقدة، ولا يمكن الاكتفاء بما يتقدم بحثه في كتاب الصلاة، لذا كان من المفيد إصدار هذا الكتاب المستقل الذي يجمع جملة من المباحث الاستدلالية في أحكام صوم المسافر وقضائه.

(١) راجع كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة).

ونلفت النظر هنا إلى أن سماحته تناول في بحثه الشريف عدة مسائل تتعلق بالمسافر كأحكام مَنْ عملهُ السفر أو إمكان تعدد الوطن إلا أننا لم ندرجها هنا لأن وضعها في كتاب الصلاة أليق، وهي منشورة في الأجزاء المتعددة من فقه الخلاف.

وزاد في أهمية هذا الكتاب:

١- المنهجية المتميزة التي اتبعتها سماحة المرجع اليعقوبي (دام ظله) في بحثه الشريف الذي تصدر تقاريره تباعاً في موسوعة (فقه الخلاف)، والذي تميّز بالعمق العلمي والاستيعاب والموسوعية واستقصاء الأقوال والاحتمالات والجرأة العلمية وامتزاج العلوم - كالأصول والرجال والعقائد والتاريخ والعلوم الأكاديمية - في بوتقة واحدة، واتساق المسائل المتعددة في منظومة منسجمة متكاملة وغيرها من الخصائص.

٢- الإبداع في عدد من النتائج التي توصل إليها سماحته في البحث والتي لم يسبق لها أحد مما ساهم في حل جملة من المشكلات المثارة في هذه المسائل ككون الحضر وما بحكمه شرط واجب أم وجوب، وأن سقوط الصوم عن المسافر رخصة أم عزيمة، وحدود الملازمة بين التقصير والإفطار، مضافاً إلى بعض التأسيسات الأصولية التي تناولها بمقدار ما يسعه البحث، كالمناقشة في كبرى عدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية، وأن مقدمات الوجوب لا يجب تحصيلها وأن مقدمات الواجب يجب تحصيلها، والعلاقة بين مطلب تعلق الأمر بالطبائع أو بالأفراد، ومطلب جواز أمر الأمر مع علمه بانتفاء شرطه، وأطروحة المرجح المساوي التي أسسها سماحته، ونحوها.

٣- إن جمع المسائل ذات الموضوع الواحد - كصوم المسافر - في بحث واحد كشف عن حصول حالات من عدم الانسجام في الحكم بين هذه المسألة وتلك في الكتب الفقهية، بل كشف أن بعض الأبحاث تعتبر من مستأنف

القول الذي لا جدوى منه، فإذا جاز الصوم المندوب في السفر فلا معنى للخلاف في جواز الصوم المندوب في السفر ولزومه لأن موضوعه الصوم المندوب في ذاته، وإذا جاز الصوم المندوب في السفر فلا معنى للبحث والخلاف في جواز السفر في النذر المعين إذ لا مشكلة حينئذٍ في البين حتى يبحث فيها، وهكذا.

إن موسوعة (فقه الخلاف) تمثل منعطفاً في البحث الاستدلالي المعاصر، وتعيد لمدرسة النجف الأشرف تألقها وتفوقها ورسالتها، ففي الكتاب استعراض نادر لآراء ومباني واستدلالات القدماء والمعاصرين ومن مدرستي النجف وقم وغيرهما.

وهذا الكتاب شاهد على ذلك ﴿لِمَنْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ أو ﴿تَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾.

ويقع الكتاب في قسمين:

الأول: أحكام صوم المسافر.

الثاني: مسائل في قضاء صوم المسافر مما له دخل ببعض مطالب القسم

الأول.

استغرق البحث في هذه المسائل واحد وثلاثين أسبوعاً دراسياً ابتداءً من الأول من صفر ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٠١١/١٢/٢٦ حتى ١٨/محرم/١٤٣٤ الموافق ٢٠١٢/١٢/٣.

نسأل الله تعالى أن يديم علينا أطفاه وتوفيقاته -ومنها هذا البحث الشريف- ببركات جوار سيد الأوصياء وإمام المتقين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام).

القسم الأول

من أحكام الصوم في السفر

